

الدورة الثامنة والسبعون لجمعية الصحة العالمية

بيان دولة الكويت - البند 28.1-الركيزة 3: مليار شخص إضافي يتمتعون بصحة ورفاهية أفضل

خطة العمل العالمية لتعزيز دور النظام الصحي في الاستجابة للعنف، لا سيما ضد النساء والفتيات

وضد الأطفال

السيد الرئيس، السيد المدير العام،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

تؤكد دولة الكويت التزامها الراسخ بحماية الفئات الأكثر عرضة للعنف، لا سيما النساء والفتيات والأطفال، وتضمن جهود منظمة الصحة العالمية في تطوير وتنفيذ خطط عمل عالمية تعزز دور النظم الصحية في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال، في إطار نهج شمولي يحترم الكرامة الإنسانية ويكرّس حقوق الإنسان.

لقد وضعت دولة الكويت مكافحة العنف ضد الأطفال ضمن أولوياتها الوطنية، إدراكًا منها لتأثيراته العميقة على الصحة النفسية والجسدية والتنمية المجتمعية. ففي عام 2013، أنشئت اللجنة الوطنية العليا لحماية حقوق الطفل، لتكون الجهة التنسيقية الأولى على المستوى الوطني، وتضم في عضويتها مؤسسات حكومية، ومنظمات مجتمع مدني، وخبراء في الصحة والقانون والتعليم، وتسعى إلى وضع السياسات العامة وتفعيل آليات الحماية وفقًا للمعايير الدولية.

وتقود وزارة الصحة، عبر مكتب حماية الطفل، منظومة متكاملة تُعنى بمتابعة حالات الإساءة والإهمال، من خلال فرق عمل متعددة التخصصات موزعة على جميع محافظات البلاد، تقوم برصد الحالات، والتدخل العلاجي، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، فضلاً عن التنسيق مع الجهات المعنية لضمان توفير الحماية القانونية. وقد بلغ عدد الفرق 7 فرق رئيسية ترتبط بالمستشفيات العامة وتعمل ضمن منظومة واضحة تشمل الاستجابة والإحالة.

ولضمان سهولة الوصول إلى خدمات الحماية، تم إطلاق الخط الساخن لمساندة الطفل (147) ، والذي يوفر خدمة سرية مجانية لاستقبال البلاغات، يعمل على مدار الساعة، ويستهدف الأطفال وأسرهم ومقدمي الرعاية، كما أطلقت حملات توعية مجتمعية لتعزيز ثقافة الإبلاغ وحماية الطفل، بمشاركة المدارس والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي مجال بناء القدرات، تم تصميم برنامج وطني للتدريب على رصد والتعامل مع حالات العنف، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، حيث تم تدريب عدد من الأطباء والمرضى والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين في يونيو 2023، على أن يتم تعميم البرنامج تدريجياً على مستوى الدولة. وتدرك دولة الكويت أن التصدي للعنف يتطلب تنسيقاً فعالاً بين القطاعات، إذ يُنظر إلى الصحة والتعليم والعدالة والخدمات الاجتماعية كعناصر متكاملة في الاستجابة الوطنية. ولذلك، تعمل الدولة على تعزيز التكامل بين هذه الجهات من خلال بروتوكولات مشتركة، ومذكرات تفاهم، ونظام إحالة وطني.

وتسعى دولة الكويت إلى تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة، بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني، لرصد حالات العنف، وتحليل الاتجاهات، وصياغة سياسات مبنية على البيانات. كما تشارك الكويت بفاعلية في المحافل الإقليمية والدولية، لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون في مكافحة العنف ضد الأطفال والنساء الفئات الأكثر ضعفاً.

ختامًا، تجدد دولة الكويت التزامها بتعزيز دور النظام الصحي في منع العنف والاستجابة له، ودعم الخطط العالمية لمنظمة الصحة العالمية، والعمل مع الدول الأعضاء على بناء مجتمعات أكثر أمانًا وعدالة، خاصة للأطفال والنساء.

وشكرًا.